منظمة العفو الدولية
وثيقة عامة
أسئلة وأجوبة

رقم الوثيقة: MDE 15/005/2015
5 فبراير/شباط 2015

أسئلة وأجوبة بشأن التطورات فيما يخص "لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة في عام 2014"

ماهو تعليق منظمة العفو الدولية على استقالة العلامة وليام شاباس من منصبه كرئيس للجنة التحقيق، وكذلك على الدعوات الإسرائيلية المطالبة "بعدم نشر" تقرير اللجنة الذي لم يصدر بعد؟

كانت منظمة العفو الدولية تتابع عن كثب "لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة في عام 2014" بُعيد إنشائها في أغسطس/آب 2014، بموجب قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته الخاصة الحادية والعشرين، في 23 يوليو/تموز 2014، بموافقة 29 دولة وامتناع 17 دولة عن التصويت ومعارضة دولة واحدة (هي الولايات المتحدة الأمريكية).

وقد دأبت لجنة التحقيق مراراً على تفسير صلاحياتها بأنها تتمثل في التحقيق في الانتهاكات التي وقعت في سياق العمليات العسكرية التي أُجريت منذ 13 يونيو/حزيران 2013، بحيث تشمل "أنشطة الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة، بما في ذلك الهجمات على إسرائيل، وكذلك العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وأفعال إسرائيل في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية". وقد قدمت منظمة العفو الدولية ومنظمات دولية أخرى معنية بحقوق الإنسان، من بينها منظمات إسرائيلية وفلسطينية معنية بحقوق الإنسان، معلومات إلى لجنة التحقيق تتعلق بانتهاكات ارتكبها كلا الطرفين.

كما استمعت لجنة التحقيق مباشرةً لأقوال شهود وضحايا في قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل. ونظراً لرفض الحكومة الإسرائيلية التعاون مع اللجنة حتى الآن، بما في ذلك رفض السماح لأعضاء اللجنة بدخول إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد التقت اللجنة مع شهود وضحايا من الجانبين في عمّان وجنيف، كما استعانت بالتقنيات الحديثة لإجراء مقابلات مع شخصيات ومنظمات لديها معلومات عن الانتهاكات التي ارتُكبت خلال النزاع.

ولا شك أن تقرير أية لجنة للتحقيق يتجاوز بكثير عمل أي عضو من أعضائها بمفرده، بمن في ذلك رئيسها. فلجنة التحقيق تضم أعضاءً ذوي خبرات مهنية متخصصة، وبينهم خبراء قانونيون وعسكريون وطبيون، بالإضافة إلى متخصصين في حقوق الطفل وحقوق المرأة. كما يدعم اللجنة أعضاء "المفوضية السامية لحقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة في جنيف ورام الله وقطاع غزة. ويتضمن أحدث تقرير مقدم من "المفوضية السامية لحقوق الإنسان" إلى مجلس حقوق الإنسان معلومات عن انتهاكات ارتكبتها القوات الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة خلال النزاع الذي دار في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2014، كما يقيّم الجهود التي بذلتها السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للتحقيق فيما زُعم من انتهاكات ولضمان المحاسبة.

وترفض منظمة العفو الدولية محاولات الحكومة الإسرائيلية لوصم لجنة التحقيق بأنها متحيزة بالأساس بسبب رأي قانوني فني صدر عن أحد أعضائها. وتلاحظ منظمة العفو الدولية أن الحكومة الإسرائيلية قد رفضت

التعاون مع اللجنة منذ إنشائها، كما رفضت السماح لمحققي اللجنة بدخول قطاع غزة من خلال معبر إريتز، بالرغم من طلبات اللجنة المتكررة. وتواصل السلطات الإسرائيلية أيضاً منع المحققين المستقلين الآخرين المعنيين بحقوق الإنسان، بمن فيهم محققو منظمة العفو الدولية، من دخول قطاع غزة. وينبغي النظر إلى رفض إسرائيل التعاون مع لجنة التحقيق، وحملة التشويه العلنية التي تشنها ضد لجنة التحقيق وضد مجلس حقوق الإنسان وضد العلامة شاباس شخصياً، باعتبار هذا كله جزءاً من نمط مستديم من عدم التعاون الإسرائيلي مع آليات الأمم المتحدة ولجان التحقيق التابعة لها.

ومن جهة أخرى، فإن ثمة أنباء تبعث على القلق مفادها أن العلامة شاباس قد تلقى تهديدات بالقتل خلال فترة عمله في لجنة التحقيق. وتدين منظمة العفو الدولية أية محاولات لتهديد أو ترهيب أي من أعضاء أية هيئة تعينها الأمم المتحدة بسبب عمله، بما في ذلك مثل هذه التهديدات للعلامة شاباس. ويتعين على جميع الدول، بما فيها إسرائيل، إدانة مثل تلك التهديدات علناً.

وتُذكّر منظمة العفو الدولية بما حدث في إبريل/نيسان 2011، عندما أدلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان بتصريحات مماثلة تطالب بسحب تقرير "بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة"، وذلك في أعقاب تشر رأي للقاضي ريتشارد غلادستون. وكان القاضي ريتشارد غلادستون يرأس "بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق"، التي وثّقت انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم حرب، ارتكبها الطرفان خلال النزاع بين إسرائيل وغزة في عامي 2008 و2009. وينبغي عدم السماح للحكومة الإسرائيلية بتخريب التحقيق الذي يجري بتكليف من الأمم المتحدة بخصوص أحدث نزاع بين إسرائيل وغزة. وينبغي أن تحصل لجنة التحقيق على كل ما تحتاجه من دعم للانتهاء من عملها ذي الأهمية الحيوية. ولابد من التأكيد على أن أية دعوات ترمي إلى "عدم نشر" تقرير لجنة التحقيق أو نتائج عملها هي دعوات لتفادي المحاسبة، ومن ثم ينبغي أن تُقابل برفض حازم من مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي.

ما هو موقف منظمة العفو الدولية من الانتهاكات التي ارتُكبت خلال النزاع بين إسرائيل وغزة في عام 2014؟

لقد وثّقت منظمة العفو الدولية جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي على أيدي كل من القوات الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة خلال النزاع الذي دار في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2014، بما في ذلك أعمال قتل لمدنيين بشكل غير مشروع وتدمير ممتلكات مدنية، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان. وقد نشرت منظمة العفو الدولية عدة تقارير توثّق هجمات إسرائيل على منازل مدنيين مأهولة، وعلى مبانٍ بارزة، وعلى مستشفيات وعاملين صحيين في قطاع غزة خلال النزاع، وتضمن كل تقرير شهادات وتحليلات تشير إلى وقوع جرائم حرب. كما أطلقت جماعات فلسطينية مسلحة تعمل في قطاع غزة آلافاً من الصواريخ وقذائف المدفعية دون تمييز صوب إسرائيل. ويُعد إطلاق ذخائر لا يمكن تحديد وجهتها بدقة على مناطق مدنية جريمة حرب، كما تشير تصريحات لحركة "حماس" وجماعات فلسطينية مسلحة إلى أن بعض الهجمات كانت تهدف إلى قتل أو إصابة مدنيين. وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن أدانت هذه الهجمات غير المشروعة من جانب الجماعات الفلسطينية المسلحة، كما إن المنظمة بصدد إصدار تقرير جديد يقدّم مزيداً من الحالات الموثّقة. وقد أدانت منظمة العفو الدولية أيضاً عمليات القتل والإعدام دون محاكمة لمن زُعم أنهم "متعاونون" في قطاع غزة على أيدي قوات حركة "حماس" خلال النزاع. وسوف يكون هذا الأمر موضوعاً لتقرير آخر قادم للمنظمة.

ومن جهة أخرى، فقد رحبت منظمة العفو الدولية بانضمام فلسطين إلى "المحكمة الجنائية الدولية"، باعتبار ذلك خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة والمحاسبة بالنسبة للضحايا من الجانبين، كما رحبّت المنظمة بالإعلان الذي قدمته فلسطين إلى جهاز الادعاء في "المحكمة الجنائية الدولية" بقبول ولاية المحكمة بأثر رجعي اعتباراً

من 13 يونيو/حزيران 2014، وذلك بموجب المادة 12(3) من "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، وإن كانت المنظمة قد نوَّهت إلى أن الفترة الزمنية التي يشملها الإعلان محدودة بشكل لا ضرورة له. وأخيراً، فقد أدانت منظمة العفو الدولية الإجراءات الانتقامية والتهديدات الموجهة إلى السلطات الفلسطينية بسبب مساعيها من خلال آليات العدالة الدولية، ورحبت المنظمة بالإعلان الصادر عن المدعية العامة في "المحكمة الجنائية الدولية" بالشروع في فحص أولي للوضع في فلسطين.

ما الذي ينبغي أن يحدث الآن؟

توافق منظمة العفو الدولية على ما جاء في بيان السفير يواكيم روكر، رئيس مجلس حقوق الإنسان، من التأكيد على أهمية الاستمرار في التركيز على العمل الجوهري الذي تقوم به لجنة التحقيق لمصلحة الضحايا وعائلاتهم من الطرفين. وتمثل لجنة التحقيق وتقريرها فرصةً للمساعدة في كسر حلقة الإفلات من العقاب عن جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة في إسرائيل وفلسطين، وهي حلقة قائمة منذ أمد بعيد. وينبغي عدم إهدار هذه الفرصة، حرصاً على مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وتواصل لجنة التحقيق عملها بعضويها الباقيين، وهما ماري ماكغوان ديفيز ودودو دينيه، بالإضافة إلى خبراء اللجنة. وفي 3 فبراير/شباط 2015، قرر رئيس مجلس حقوق الإنسان تعيين ماري ماكغوان ديفيز رئيسةً للجنة. وسوف يُقدم تقرير لجنة التحقيق إلى مجلس حقوق الإنسان خلال دورته القادمة في 23 مارس/آذار 2015. ومن المتوقع أن يوثّق التقرير انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ارتكبها الطرفان خلال أحدث نزاع بينهما، بما في ذلك جرائم حرب. وتهيب منظمة العفو الدولية بمجلس حقوق الإنسان أن يولي اهتماماً جدياً بالنتائج والتوصيات التي تخلص إليها لجنة التحقيق، وأن يُحجم عن إضفاء الطابع السياسي على اللجنة وتقريرها، وأن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان المحاسبة.

وينبغي على جميع الأطراف، وبخاصة السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، أن تتعاون مع لجنة التحقيق، ومع أية آلية للمتابعة ينشئها مجلس حقوق الإنسان. ويواصل المسؤولون الإسرائيليون، بمن فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الادعاء بأن القوات الإسرائيلية تصرفت وفقاً للقانون الدولي خلال النزاع الأخير، بينما يستمر هؤلاء المسؤولون في الوقت نفسه في منع المحققين الدوليين من الوصول بأنفسهم إلى الشهود وإلى مواقع الأحداث وإلى أية أدلة مادية باقية. وينبغي على المسؤولين الإسرائيليين أن يبرهنوا على حسن نواياهم بالتعاون مع لجنة التحقيق وبالسماح فوراً لمحققي اللجنة، وكذلك لممثلي المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومن بينها منظمة العفو الدولية، بدخول قطاع غزة.

خلفية

في 30 يناير/كانون الثاني 2015، بعث ممثل إسرائيل الدائم في جنيف رسالةً إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، طالب فيها بعزل العلامة وليام شاباس من منصبه كرئيس للجنة التحقيق بشأن النزاع في غزة في عام 2014، مدعياً أن إسرائيل لديها أدلة على أن شاباس "كانت له علاقات تعاقدية مع الطرف الفلسطيني قبل تعيينه في منصبه الحالي". وفي 2 فبراير/شباط 2015، سلَّم العلامة وليام شاباس رسالةً إلى السفير يواكيم روكر، رئيس مجلس حقوق الإنسان، تضمنت استقالته من منصبه كرئيس للجنة على أن تسري الاستقالة فوراً. وفي بيان صدر يوم 3 فبراير/شباط 2015، قبل رئيس مجلس حقوق الإنسان الاستقالة وصرَّح بأنه "يحترم قرار العلامة شاباس ويقدِّر أنه بهذه الطريقة قد تم تجنب أي مظهر لتعارض المصالح، مما يحافظ على سلامة العملية".

وفي رسالة الاستقالة، أشار العلامة شاباس، وهو خبير في "قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، إلى أن شكوى إسرائيل تتعلق بحقيقة مؤداها أنه أعد رأياً قانونياً في أكتوبر/تشرين الأول 2012 لصالح دائرة

شؤون المفاوضات في "منظمة التحرير الفلسطينية". ويتناول الرأي القانوني تبعات القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنح فلسطين صفة دولة غير عضوة فيما يتعلق بالإعلان الذي سلمته السلطة الفلسطينية إلى "المحكمة الجنائية الدولية" في عام 2009. وذكر العلامة شاباس أنه قدم الرأي القانوني باعتبارها استشارة قصيرة الأمد، وهو أمر يفعله بصورة منتظمة مع حكومات وشخصيات ومنظمات شتى. كما ذكر العلامة شاباس أنه قدَّم آراء قانونية وخدمات مهنية أخرى لفلسطيني أو لممثلين عنها، وأن آراءه بشأن إسرائيل وفلسطيني، وكذلك خبراته العلمية بشأن حقوق الإنسان، كانت معروفةً جيداً ومعلنةً على الملأ عندما تم الاتصال به لعرض إمكان اختياره عضواً في لجنة التحقيق في أغسطس/آب 2014.

وبعد إعلان نبأ استقالة شاباس، أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بياناً دعا فيه إلى "عدم نشر" تقرير لجنة التحقيق، الذي لا يزال قيد الإعداد ومن القرر نشره في مارس/آذار 2015. كما أصدر وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان بياناً ادعى فيه أن "استقالة شاباس هي نصر آخر للدبلوماسية الإسرائيلية وللعمل الشاق الذي بذله ممثلو وزارة الخارجية الإسرائيلية". كما دعا سياسي إسرائيلي بارز آخر إلى استقالة جميع أعضاء لجنة التحقيق.